

مطلقا من تحقيق فعل حقيقي اذنا في ولاعكس واثر والمقبر بالاضافة على لتفسير  
بالمجازي مع انه الانسب في المقابلة لاسفاره بالمراد من غير تحقيق واذا ما  
كان الا مبتدأ بالاضافة في ما بعد سجع بالبال لان حديثهما اقوي  
وحديثهم باه في حديث السبعة صحيح وحديث محمد بن الحسن وبصير  
بان حديثهما صحيحان لكن حديث السبعة اصح لان الصحة والحسن والحق  
متقاربة الرتبة وبصير بان حديثها احسن ان لكن حديث السبعة احسن في  
هذا كما قبل فيه اتحاد السبعة والسبعة الذي قبل هو ان حديثهما اقوي  
وكجواب لهما وان اتحادهما اذا اختلفا اعتبارا في باعتراف القائل وهو كافي في  
ان الاسم اتحادهما اذا لان اللفظ اعراض ولا تتقبل عن محله ولا تقوم  
بمحلها وليس مراده بتعيين هذا القول لانه الذي راينا منصوصا عليه  
في غير موضع بل الاسناد في انه ليس من عند يانه بل هو منصوص عليه لغيره  
وعلا بالكتاب والاجماع اي الفاعل لمضي العلم اسلفا وظنا  
على تقدم السبعة على محمد بن اقول كان الاستبان يقول وتاسيا امام  
الان يقال افتتاح الكتاب بهما على هذا التركيب ومصفي علم الامة  
عليه فيهما ان الامور ان كان ذلك حقا لطلب السامح متا بوجه الله  
تقاني وعلم الامة فيكون المتداعي هنا هذا المقصود المعنى ففسر  
بالعمل ولم يرعه فيما من وفيما ياتي فخفا يفسر بالناسي وتفسيره هنا  
بالكتاب وفيما من بالقران فنحن قوله واذا في اختيار وقوله في محمد  
معلق بان وقوله بالجملة الاسمية معلق بالتصديري اختيار في مقام محمد  
التصديري بالجملة الاسمية مع التصديري بالجملة الفعلية تاسيا بالاية القرآنية فانها  
صدرت بالجملة الاسمية وان لم تكن بعد جملة فعلية في الاية بخلاف المت  
فالتاسي انما هو التصديري بالجملة الاسمية ولا يصح اختلاف الاية وان تمت بتقنين  
الاسمية بالفعلية في المت دون الاية فاندفع ما عترض به هنا وال في الاية  
لخص ايات محمد متقنين بها السور والاسفار والاصح والمصود بالمتا فانه  
وقد يبعد هنا عدوله عن المقبر بالكتاب او القرون في المقبر بالاية القرآنية  
فتدبر ولد لهما اي الجملة الاسمية على الثبوت اي ثبوت مصيرها فان  
كان الاولي ان يقول علم الثبات اي الدوام لانه هو الذي احتضنت بالدلالة عليه

الجملة الاسمية لالثبوت بمعنى الحصول لان يقال مراده الثبوت المطلق وهو  
الدائم او استعمل الثبوت بمعنى الثبات واعلم ان الذي تدل الاسمية  
عليه بطريق الوضع مطلق لثبوت واما دلالة الثبات الدوام فليس بطريق  
الوضع بل بواسطة الاستعمال كما قال جماعة اوله ودول عن الفعلية كما قال  
اخرون وببينة ان اصل محمد له حديث مرده فقول عن ذلك الفعل الح  
حذفت دلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر الي رفعه للدلالة على الدوام  
ثم ادخلت ال المتقنين على اختلاف اقسامه والفعلية انما تدل بطريق الوضع  
على مطلق الحديث اي لوجوده بالعدم وببينة هذا ايضا يتجدد او اما  
والثبات على الحد بمعنى الوجود مرة بعد اخرى مصارعية بقواسطة القرينة  
وعلمية الاستعمال ووف الفعلية اقول قد نقار عن الامة المذكورة بالدلالة  
الفعلية ايضا على الحد الاستعمال في دون الاسمية لان يقال في جملة  
المذكورة هنا سبعة بالجملة الاسمية المحمود بها من حيث دلالة الثبات على الدوام  
الاشرف واول ما وقع له لاجله وهو ان الله وصفه انه المدلول عليها  
بقوله لله على الذات بالوضع وعلى الصفات بواسطة وجودها للذات التوسط  
صواعقه وان كان من جملة ما صح في محمد لاجله ما الجملة الفعلية فانه  
انسب لتجدده وهو في الخارج حصة انتاج الفكر المدلول عليها بقوله  
الذي قد اخرج نتائج الفكر فان قلت لا استعار في الكلام بعبارة غير لفظ  
الاخراج من الذات والصفات اذ لم يبعد الله بتعريف امر باسم غير صفة  
يدل عليه مدلوله قلت الاستعار فعلية فاذا كان بواسطة الذوق حيث  
قال محمد له الذي قد اخرج ان لم يقل محمد لذي اخرج جامع انه اخبر على  
ان لفظ الله ما دل على ذات مصفى بصفات الكمال واستهرا ايضا فيها  
بجملتها كقول الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليل  
بالشوق كما افاده الفرض في تحاشيه على المطول وما يراد في الجملة  
الاسمية من انها لا تدل على نوعي المتكلم اي تعاطيه وببينة محمد بنفسه  
اي انما تصديري لفظا ومعنى ولا يلزم من الاحتمال تجري ثبوت سبب الاخر  
انصاف الخبر به فلا تدل الجملة على التكلم محمد بنفسه وانما هي اخبار عن  
محمد بثبوت له وحاصل ما جاء به احتمالها انما انشائية معنى اي انشا